المادة: النقود والبنوك والتجارة الخارجية

المستوى الثاني

....

المحاضرة الأولى

باب (البنوك)

البنك المركزي

- **تعريف البنك المركزي:**

يعرف البنك المركزي بأنه: البنك المسئول عن إصدار العملات النقدية الخاصة بالدولة التي يتبع لها، ويتابع الحركات المالية المتعلقة بالبنوك التجارية المحلية، والدولية التي تحمل ترخيصاً للعمل على أرض الدولة

وسمي بالبنك المركزي لأنّه يعد المحور الأساسي الخاص بالنقود، وتتبع له كافة البنوك بشكل مباشر، ولا يحق لأي بنك أن يباشر عمله رسمياً، إلا بعد أن يتم تسجيله، وإيداع جزء من رصيده في البنك المركزي.

والبنك المركزي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقدم جميع أحكامه وفقا لأحكام القانون وله الحق في أن يمتلك ويتصرف في ممتلكاته، وأن يتعاقد وأن يقيم الدعاوى وتقام عليه باسمه ويكون له خاتم خاص به ويعفى من كافة الضرائب والرسوم وأهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي.

وتهدف البنوك المركزية إلي تحقيق أهداف قومية الهدف منها:

- **الحفاظ علي استقرار وسلامة الجهاز المصرفي من خلال رقابتها علي البنوك والائتمان والرقابة علي التزام البنوك بالقواعد والقوانين المصرفية، وهي بذلك تختلف عن البنوك الأخرى كالبنوك التجارية أو بنوك الاستثمار والأعمال التي تسعي إلي تحقيق أقصي ربح من خلال قيامها بالأعمال المصرفية المختلفة.**

وينبغي العلم أن البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل دول العالم والتي تترأس النظام النقدي ولذلك فهو يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد وهو الملجأ الأخير لمختلف البنوك عند الضرورة في إطار القوانين والتشريعات السائدة أو القائمة في كل دولة.

- **فهو يتمتع بالسيادة والاستقلال ويعتبر نشاطه ذا أهمية بالغة فهو يأتي على رأس النظام المصرفي و يتدخل البنك المركزي ليوجه ويراقب مختلف البنوك التجارية منها و الإسلامية كذلك على سبيل تحقيق الأهداف النقدية المرجوة مستخدما بذلك مجمل السياسات أو الأساليب التي تختلف أهميتها من اقتصاد لآخر، وهذه الأساليب قد تؤثر في حجم الائتمان والتوجهات الإقراضية من جهة أو توجيه نشاطات البنوك إلى أوجه معينة من جهة ثانية .**

<u>أهداف نشأة البنوك المركزية:</u>

1- **ضمان الأداء المالي والنقدي المناسب من خلال تحقيق النمو الملائم للنقود والائتمان لمقابلة الحاجات المتزايدة في الاقتصاد.**
2- **تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي وحماية أموال المودعين.**

هذا وقد لحق بوظائف البنوك المركزية ودورها في الاقتصاد القومي تطورات كبيرة منذ إنشاء أول بنك مركزي في العالم وحتى الآن وذلك حتى يمكن ملائمة الدور الذي تقوم به البنوك المركزية مع التطورات المتلاحقة في الحياة الاقتصادية.

وعليه يمكن القول بأن أهم وظائف البنوك المركزية تتمثل فيما يلي:

<u>نتناول أولا الوظائف إجمالا ثم نتنا ول بعضها تفصيلا:</u>

1- **إصدار النقود ولذا يطلق عليه بنك الإصدار .**
2- **الاحتفاظ باحتياطي البلد من الذهب والعملات الأجنبية .**
3- **إلزام البنوك بإيداع نسبة معينة من أرصدتها النقدية يحددها البنك المركزي.**
4- **يعد الملاذ الأخير للبنوك للاقتراض منه إذا احتاجت السيولة فيقرضها بفائدة، مما يجعل البنوك الإسلامية لا تستفيد منه في هذه الحالة لأن القرض بفائدة محرم شرعا أخذا وعطاء.**
5- **مراقبة البنوك المرخصة إذ يقوم بزيارات تفتيشية لها من أجل ضمان حقوق المودعين والمساهمين.**
6- **اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية المحلية .**
7- **يعتبر البنك المركزي بنكا للدولة تودع فيه مؤسساتها ودوائرها أموالها.**
8- **القيام بعقد الصفقات مع الدول الأجنبية .**
9- **إصدار القروض العامة وتولي خدماتها .**

هذا ونتناول تفصيلا أهم وظائف البنك المركزي فيما يأتي:

أولاً: البنك المركزي هو بنك الإصدار.

ثانيا: البنك المركزي بنك الحكومة.

ثالثاً : البنك المركزي بنك البنوك.

رابعاً: البنك المركزي يضع ويدير السياسة النقدية.

خامساً : البنك المركزي يراقب ويشرف علي البنوك .

وتناول فيما يلي نتناول تلك الوظائف بشيء من التفصيل:

أولاً: البنك المركزي بنك الإصدار:

تعتبر وظيفة إصدار النقود القانونية من أقدم الوظائف التي تم إسنادها للبنوك المركزية مما ترتب عليه أن يطلق علي البنوك المركزية بنوك الإصدار، وعليه فإن البنوك المركزية في كافة دول العالم تحتكر وظيفة إصدار النقود القانونية في كافة إقليم الدولة.

غير أنه يمكن ملاحظة أن بعض البنوك المركزية لم تملك وظيفة الإصدار منذ نشأتها وإنما حصلت علي هذا الامتياز في تاريخ لاحق علي النشأة كما كان الحال في بعض الدول الأوروبية، كذلك توجد بعض البنوك المركزية التي حصلت علي امتياز إصدار النقود القانونية علي كافة إقليم الدولة بصفة تدريجية وليس منذ نشأتها كما هو الحال في فرنسا.

وطبقا لوظيفة بنك الإصدار يقوم البنك المركزي بعد مشاورة الحكومة بتحديد حجم الإصدار النقدي بحيث يكون متناسبا مع احتياجات النشاط الاقتصادي، حتى لا يؤدي التوسع في الإصدار إلي حدوث موجة من ارتفاع الأسعار(التضخم) أو يؤدي انخفاض معدل الإصدار حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي وضغط علي معدلات النمو.

ويأتي دور البنك المركزي الحقيقي في إصدار النقود القانونية كنتيجة طبيعة لتطور نظام الذهب والانتقال من مرحلة المسكوكات الذهبية إلى مرحلة السبائك الذهبية، حيث أصبحت البنوك المركزية مسئولة عن تقديم النقود الورقية اللازمة لتسوية المعاملات المالية وذلك مقابل المسكوكات الذهبية التي تنازل عنها أفراد المجتمع للبنك المركزي، كما أدي التطور المتلاحق في هذا المجال إلي ظهور غطاء الإصدار في صورة ذهب ثم تطور الأمر ليصبح غطاء الإصدار مشتملا علي ذهب وكذلك أصول أخرى كسندات الحكومة وغيرها.

1- الغطاء الكامل:(الالتزام بعدم إصدار أوراق بنكنوت إلا مقابل غطاء ذهبي كامل) (الإصدار المقيد):

وفقا لهذا النظام يلتزم البنك المركزي بعدم إصدار أوراق بنكنوت إلا إذا كانت مغطاة بالذهب بنسبة 100%، حيث تقابل قيمة أوراق النقد المصدرة ما يعادلها ذهبا ، وبالتالي يتحدد حجم ومعدل الإصدار النقدي وفقا لحجم ومعدل اغير الغطاء الذهبي المتاح لدي البنك المركزي.

2- الغطاء النسبي: (تحديد نسبة معينة بين الغطاء الذهبي وكمية النقد المصدرة):

وجدت البنوك المركزية أن اشتراط الاحتفاظ برصيد من الذهب يعادل قيمة النقد المصدر يعد أمراً غير ضروريا بل ويقيد البنوك المركزية في إصدار النقد اللازم لتمويل الاقتصاد القومي.

ومن هنا تم اللجوء إلي النظام الذي يقوم علي الغطاء النسبي من الذهب ووفقا لهذا النظام تحدد الدولة نسبه معينة بين الغطاء الذهبي وكمية النقود المصدرة ، علي أن يقوم البنك المركزي بتغطية باقي أوراق النقد المصدرة بعملات أجنبية قابلة للتحويل إلي ذهب أو بأوراق مالية مضمونه كالسندات الحكومية أو أذونات الخزانة العامة.

ويعتبر هذا النظام من أنظمة الإصدار المرنة التي تسمح بالتوسع أو الانكماش في عملية الإصدار وفقا لظروف الاقتصاد القومي .

3- تحديد حد أقصى للإصدار غير المغطى بالذهب(الإصدار المشروط):

ووفقا لهذا النظام تضع الدولة حدود قصوى لكمية النقد الذي يتم إصداره والتي يمكن تغطيتها بأصول أخرى غير الذهب مثل الأوراق المالية أو بعض الأوراق التجارية، أي أنه في هذا النظام يحق للبنك المركزي أن يصدر أي كمية من أوراق البنكنوت بشرط أن يحتفظ بما يعادل قيمتها ذهب.

إضافة إلى أن البنك المركزي يمتلك سلطة إصدار كمية أخرى من أوراق البنكنوت لا تكون مغطاة بالذهب علي ألا تتعدي هذه الكمية الحد الأقصى المقرر بواسطة الدولة.

4- نظام الإصدار الحر:

و طبقا لهذا النظام تعطي الدولة للبنك المركزي حرية كاملة في الإصدار دون اشتراط نوع معين من الغطاء سواء كان ذهبا أو أوراقاً مالية، ولا أية نسبة من الذهب كغطاء، كما لا يضع القانون حداً أقصى للإصدار بل يترك للبنك المركزي كسلطة نقدية

حرية الإصدار وتغيير حجمه بما يتناسب مع المتغيرات في حجم المعاملات المالية والاقتصادية في الدولة.

ويجب العلم أن سلطة البنك المركزي في الإصدار وفقا لنظام الإصدار الحر ليست مطلقة، بل تتقيد ببعض القيود، كاشتراط القانون نوع معين من الأوراق المالية والتجارية التي تستخدم كغطاء للإصدار كأن تكون سندات حكومية أو أذونات علي الخزانة العامة. كما يلتزم البنك المركزي في ظل هذا النظام بضرورة الاحتفاظ بكميه معينة من الذهب والعملات الأجنبية وذلك لاستخدامها في تسوية المعاملات الدولية.

ثانيا: البنك المركزي بنك الحكومة:

يعد البنك المركزي بمثابة بنك الحكومة ومستشارها المالي، وقد قامت البنوك المركزية منذ القدم بهذا الدور بمجرد حصولها علي حق إصدار أوراق البنكنوت، أي أن تلك الوظيفة للبنوك المركزية تلت وظيفة الإصدار التي تعد أولي وظائف البنوك المركزية.

ويقوم البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة بمجموعة من الوظائف المرتبطة بتلك الصفة والتي تتمثل في الآتي:

1-يتولى البنك المركزي مهمة مسك حسابات الحكومة وهيئاتها حيث يحتفظ البنك المركزي بالودائع الحكومية ويقوم بمباشرة المدفوعات الحكومية.

2- يتولى البنك المركزي مهمة إصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة حيث يقوم بتنظيم عملية إصدار القروض والأشراف علي الاكتتاب فيها ثم يقوم بعملية خدمة هذه القروض أي دفع الفوائد المقررة عليها في المواعيد المحددة لها.

3- يقوم البنك المركزي بعمليات شراء وبيع العملات الأجنبية لإدارة احتياطيات الدولة من الذهب ومن العملات الأجنبية.

4- يتولى البنك المركزي مهمة إصدار السندات وأذونات الخزانة لمصلحة الحكومة ، كما يقوم بدفع فوائدها ثم سداد قيمتها عند حلول أجل استحقاقها .

5- يقوم البنك المركزي بإقراض الحكومة عند حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة . إلا أنه يمكن القول بأن إقراض البنك المركزي للحكومة لسد العجز في الموازنة العامة وإن كان يعد عاملا من عوامل استقرار السياسة المالية والنقدية، إلا أنه قد يؤدي إلي حدوث أثار خطيرة علي الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه ، لذلك نجد أن أغلب التشريعات تضع حدودا قصوي للقروض المتقدمة من البنك المركزي إلي الحكومة خاصة عن طريق

الإصدار الجديد حتي لا يترتب علي التوسع في الإقراض حدوث تضخم يترك أثاره علي الاقتصاد القومي.

ثالثا: البنك المركزي بنك البنوك:

يحتل البنك المركزي في النظام المصرفي منزلة بنك البنوك ، حيث يتولى البنك المركزي مهمة القيام بوظيفة المقرض الأخير للبنوك ، كذلك يحتفظ البنك المركزي بالاحتياطات النقدية للبنوك ، كما يقوم بمهمة الأشراف علي عمليات المقاصة التي تتم فيما بين البنوك العاملة في الجهاز المصرفي وتسوية الحسابات الناتجة عن هذه العمليات خصما علي ما للبنوك لدي البنك المركزي من أرصده دائنة.

أي أن وظيفة بنك البنوك التي يقوم بها البنك المركزي ينتج عنها ثلاثة وظائف فرعية تتمثل في:

1- الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية لدى جميع بنوك الدولة.
2- الإشراف علي عمليات المقاصة بين البنوك.
3- القيام بدور المقرض الأخير باعتباره نهاية كل المعاملات النقدية في الدولة.

وفيما يلي هذه الوظائف الفرعية بشيء من التفصيل:

1-الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية لدى جميع بنوك الدولة:

تحتفظ البنوك التجارية وغيرها من البنوك بجزء من أرصدتها النقدية السائلة لدي البنك المركزي، ويتولى تحديد نسبة هذا الجزء القانون أو العرف السائد في النظام المصرفي . ويهدف احتفاظ البنوك بنسبه معينه من أصولها النقدية السائلة لدي البنك المركزي إلي ضمان تحقيق سيوله كاملة تحمي تلك البنوك في حالة مواجهتها لظروف طارئة كعمليات سحب كبيرة.

كذلك فقد أصبحت الاحتياطات النقدية للبنوك لدي البنك المركزي أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في العصر الحديث.

2- الإشراف علي عمليات المقاصة بين البنوك:

تعد هذه الوظيفة إحدى المهمات العظيمة التي يقوم بها البنك المركزي للنظام المصرفي، حيث يتولى البنك المركزي مهمة الأشراف علي عمليات المقاصة بين البنوك ، أي لتي تتلقاها البنوك من عملائها بقصد تحصيلها لحسابهم من البنوك الأخرى والقيام بتسوية الأرصدة الناتجة عن هذه العملية عن طريق نقل الحساب علي دفاتره بين حسابات البنوك.

والبنك المركزي بقيامة بتلك الوظيفة المتفرعة عن وظيفته كبنك البنوك يؤدي إلي تسهيل تسوية المدفوعات بين مختلف أجزاء النظام المصرفي، بل ويحقق أيضاً الاقتصاد في استخدام النقود في تسوية العمليات المصرفية.

3- يعد قيام البنك المركزي بدور المقرض الأخير من أهم المعالم الرئيسية لوظيفة البنك المركزي كبنك للنبوك وذلك باعتباره المصدر الأخير أو النهائي للسيولة المحلية، وتتفرع هذه الوظيفة الهامة للبنك المركزي عن مهمته الأساسية في الحفاظ علي استقرار النظام المصرفي وتنظيم الائتمان لمنع حدوث أزمات مصرفية عنيفة تؤثر علي الاقتصاد القومي.

ومن المعلوم أن الموارد النقدية للبنوك وبصفة خاصة البنوك التجارية تتكون بصفة أساسية من ودائع الأفراد النقدية، بينما يمثل رأس المال والاحتياطات مصدراً ضعيفا كمورد نقدي، وقد يحدث في بعض الحالات زيادة كبيرة في الطلب علي النقود بحيث تعجز البنوك التجارية عن الوفاء بتلك الطلبات، فتلجأ البنوك التجارية إلي الاقتراض من البنك المركزي حتي تتمكن من الوفاء بتلك الالتزامات الاستثنائية.

كذلك عند تعرض البنوك التجارية إلي أزمة سيولة عامة ، أي عندما يعاني السوق النقدي من نقص في الأرصدة النقدية فان البنك المركزي يكون الملجأ الأخير للإقراض لمواجهة تلك الأزمات العامة ومن هنا جاءت تسمية البنك المركزي بأنه المقرض الأخير.

- <u>دور البنك المركزي في الرقابة والأشراف علي البنوك:</u>

الرقابة والإشراف علي البنوك من الوظائف التقليدية التي تباشرها البنوك المركزية والتي تهدف من خلالها إلي: تحقيق استقرار وسلامة الجهاز المصرفي وحماية حقوق المودعين والمساهمين، وقد تزايدت أهمية الوظيفة الرقابية للبنوك المركزية مع تطور الجهاز المصرفي وزيادة عدد المؤسسات المصرفية، كذلك نتيجة للتطورات الهائلة التي لحقت بالخدمات المصرفية بفضل التقدم التكنولوجي والمعلوماتي الكبير في هذا المجال .

وتقوم البنوك المركزية بدورها الرقابي من خلال السلطات التي تمنحها إياها قوانين إنشائها سواء كانت تلك الرقابة سابقة علي إنشاء البنوك كإلزام البنوك بالتسجيل لدي البنك المركزي حتي يمكنها ممارسة أعمالها.

أو كانت رقابة لاحقة علي إنشاء البنك أثناء قيامه بالعمليات المصرفية كحق البنك المركزي في فحص دفاتر وسجلات البنوك الخاضعة لرقابته وكذلك تلقي المعلومات والبيانات اللازمة لممارسة سلطته في الرقابة من أجل تحقيق استقرار وسلامة الجهاز المصرفي وتفاديا لحدوث اضطرابات أو أزمات مصرفية .

وما تجدر الإشارة إليه هنا أنه وإن كانت وظيفة الرقابة والأشراف علي البنوك هي من الوظائف التقليدية التي تسند إلي البنوك المركزية في معظم دول العالم ، إلا أنه في بعض الدول نجد أن تلك الوظيفة لا تقوم بها البنوك المركزية بل تسند إلي جهات أخرى كما هو الحال في فرنسا وبلجيكا .

تمنياتي للجميع بالتوفيق والنجاح